معوقات تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية

(دراسة ميدانية على البنوك الإسلامية في شمال غرب سوريا)

أ.عادل الجوير، د. محمد نادر العثمان، د. محمد الحميد

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة ادلب

الملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على معوقات تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية، خاصةً في ظل الظروف السياسية غير المستقرة، ولتحقيق أهداف هذا البحث صمم الباحث استبانة حول معوقات تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في شمال شرق سورية، وتوزيعها على عينة الباحث التي شملت مدراء البنوك ونوابهم والمفتشين العاملين في هذه البنوك، وتوصلت نتائج البحث إلى وجود معوقات رئيسية عدة لتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك عينة البحث، منها:

1. الظروف السياسية: تؤثر الأوضاع السياسية غير المستقرة سلباً على قدرة البنوك على تطبيق معايير التدقيق الداخلي.
2. الدعم الإداري والبنية التحتية: تشمل عدم وجود جهة مسؤولة عن الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية، ونقص التشريعات الداعمة لتطبيق هذه المعايير.
3. الكفاءة المهنية: نقص عدد المدققين الداخليين المؤهلين والمدربين على تطبيق المعايير في بيئة إسلامية، وعدم وجود برامج تدريبية متخصصة في هذا المجال.

الكلمات مفتاحية: التدقيق الداخلي، معايير التدقيق الداخلي، البنوك الإسلامية في شمال غرب سوريا.

Barriers to the Application of Recognized Internal Audit Standards in Islamic Banks Operating in Northwest Syria
(A Field Study on Islamic Banks in Northwest Syria)

Dr. Muhammad Al-، Dr. Mohamed AL-Othman، Adel Al-Jweir Hamid
Faculty of Economics and ،Department of Accounting Idlib University،Management

Abstract:

The research aims to identify the obstacles to applying internal auditing standards in Islamic banks operating in northwestern Syria, especially in light of the unstable political conditions. To achieve the objectives of this research, the researcher designed a questionnaire regarding the obstacles to applying internal auditing standards in Islamic banks operating in northeastern Syria and distributed it to a sample that included bank managers, their deputies, and inspectors working in these banks. The results of the research revealed several main obstacles to applying internal auditing standards in the banks of the sample, including:

1- **Political Conditions**: The unstable political situation negatively affects the banks' ability to effectively apply internal audit standards.

2- **Administrative Support and Infrastructure**: This includes the lack of a responsible entity for ensuring compliance with internal audit standards in Islamic banks and a deficiency in supportive legislation for implementing these standards.

3- **Professional Competence**: There is a shortage of qualified internal auditors trained to apply standards in an Islamic environment، along with a lack of specialized training programs in this field.

Keywords: Internal auditing، internal audit standards، Islamic banks in Northwest Syria.

أولاً: مقدمة:

يشهد النظام المالي العالمي تزايداً ملحوظاً في الطلب على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من قبل عدد كبير من الاقتصاديين والحكومات في محاولة لإيجاد بدائل مناسبة تحقق الاستقرار في الأسواق المالية، الأمر الذي جعل التمويل الإسلامي من بين القطاعات الأكثر نمواً في صناعة التمويل على مستوى العالم (بن الحبيب، 2019، ص993).

تتميز البنوك الإسلامية بتقديم خدماتها وفقاً لضوابط الشريعة الإسلامية، كما تتميز بأساليبها التشغيلية التي تتطلب الامتثال لتوجيهات الشريعة الإسلامية في العمليات المالية والاستثمارية جميعها، وفي هذا السياق للتدقيق الداخلي أثر حيوي مهم في تحقيق الشفافية والمساءلة داخل هذه البنوك، وتوفير بيئة مالية آمنة وموثوقة للعملاء والمستثمرين، ما يعزز من قدرة البنوك الإسلامية في جذب المزيد من المستثمرين، ومواجهة المنافسة المتزايدة في هذا القطاع، ومن هنا فإن استقلالية وكفاءة المدقق الداخلي والتزامه بتطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف البنوك الإسلامية ومعها أهداف كافة الأطراف المستفيدة (الحارس، 2009، ص2).

ثانياً: الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات في اللغة العربية:

1- **زلزلي واخرون، (2024) "أثر معايير التدقيق الدولية في تعزيز دور المدقق على اكتشاف الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية":** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى تأثير معايير التدقيق الدولية على قدرة المدققين على كشف الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستعملت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (96) موظفاً في هيئات الرقابة المالية وشركات التدقيق في بغداد، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معايير التدقيق الدولية تساهم بشكل كبير في تعزيز قدرة المدققين على التأكد من صحة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء والتحريفات، كما أشارت النتائج إلى

أن معايير التدقيق الدولية تساعد في تحسين جودة تقييم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية.

2- **الحارس، (2023)، "مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها: دراسة مسحية في الجمهورية العربية السورية":** تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى تطبيق المصارف الخاصة السورية لمعايير التدقيق الداخلي، ولتحقيق هذا الهدف استعملت الدراسة مسحاً لآراء مدراء وموظفي التدقيق الداخلي في هذه المصارف، وقد بلغ عددهم (70) موظفاً، وأظهرت النتائج أن المصارف الخاصة السورية ملتزمة بكافة معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، ما عدا تلك المعايير المتعلقة بضمان وتحسين جودة التدقيق الداخلي.

3- **عليان، (2021)، "أثر التدقيق الداخلي في تقييم أداء العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية":** هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر التدقيق الداخلي في تقييم أداء العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية خلال عام 2020، ولتحقيق هذا الهدف عمد الباحث إلى استعمال الأسلوب الوصفي، إذ جمعت البيانات اللازمة من عينة عنقودية تكونت من 100 موظف من موظفي الإدارة العليا، والمدققين العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية، وقد خلصت الدراسة إلى أن كفاءة التدقيق الداخلي تؤدي وظيفة فاعلة في تقييم الموظفين العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية، إضافة إلى تأثر أداء الموظفين العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية بأنشطة التدقيق الداخلي المتمثلة بكل من موضوعية المدقق، استقامة المدقق والحفاظ على سرية التدقيق الداخلي.

ثانياً: الدراسات في اللغة الإنكليزية:

1. **Richmayati، Sandra(2024)**

"Pengaruh Audit Internal dan Good Corporate Governance Terhadap Kinerja Keuangan Perbankan Syariah Indonesia"

الهدف من هذا البحث هو تحليل آثار التدقيق الداخلي والحوكمة الجيدة للشركات على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في إندونيسيا، استعملت الدراسة البيانات المالية من التقارير السنوية للبنوك الإسلامية المسجلة لدى هيئة الخدمات المالية (OJK) من عام 2019 إلى عام 2021، وقد جمعت الدراسة البيانات من 33 شركة، كما استعملت الدراسة منهجية البحث الكمي، وتوصل الباحث إلى أن أنشطة التدقيق الداخلي وهياكل الحوكمة، وخاصة مجلس الإدارة، لها تأثير إيجابي كبير على عائد البنوك على الأصول. ومع ذلك، لم تظهر لجنة التدقيق وهيئة الرقابة الشرعية أي تأثير ذي دلالة إحصائية على الأداء المالي في الشركات عينة البحث.

2. **Harisova، al، at. ،(2023)**

“Auditing Standards of Islamic Financial Institutions and Code of Ethics for Islamic Finance Specialists (AAOIFI - AAOIFI)”

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي، لا سيما المتعلقة بالإدارة والتدقيق الشرعي، التي أصدرتها منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم.

شملت عينة البحث دراسة تطبيق معايير AAOIFI في مجموعة متنوعة من الدول الإسلامية، بما في ذلك البحرين والأردن وقيرغيزستان وموريشيوس ونيجيريا وقطر وعمان وباكستان والسودان وسوريا واليمن، وقد اعتمد البحث على منهجية تحليلية مقارنة.

أظهرت نتائج البحث أن هناك تبايناً في مستوى تطبيق معايير AAOIFI بين المؤسسات المالية الإسلامية المختلفة. ومع ذلك، أشارت النتائج إلى الاتجاه العام نحو زيادة الوعي بأهمية هذه المعايير وزيادة الالتزام بها.

3. **Hussaina، Abdulahad(2022) .**

“The Extent of the Application of Internal Auditing Standards in Iraqi Commercial Banks”.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية العراقية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، وزع الباحث (48) استبانة على عينة الدراسة.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن البنوك التجارية العراقية تطبق معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن المنظمات المهنية، وتطبق أيضاً معايير الأداء التي يجب مراعاتها عند القيام بأعمال التدقيق الداخلي، كما توصلت الدراسة إلى أن المدققين الداخليون يتمتعون بالمعرفة الكافية بالمهارات الخاصة بالمهنة، وتساهم الإدارة العليا في معالجة ملاحظات المدقق الداخلي واتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ اقتراحاته وتوصياته.

التعليق على الدراسات السابقة: من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن هذه الدراسات شملت مجموعة متنوعة من الدول، ما يعطي صورة أوسع عن تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك، كما استعمل الباحثون مجموعة متنوعة من المناهج البحثية، بما في ذلك الوصفي التحليلي والاستبيانات، وأهم **ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة** هو تناول الباحث لمعوقات تطبيق معايير التدقيق الداخلي بينما اكتفى معظم الدراسات السابقة في تناول مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي، إضافة إلى خصوصية المنطقة الجغرافية التي يشملها البحث، والتي تشهد نزاعات وصراعات سياسية وعسكرية منذ عام 2011، كما أنها الدراسة الأولى من نوعها التي تناولت هذا الموضوع في شمال غرب سورية.

ثالثاً: مشكلة البحث:

إن معايير التدقيق الداخلي تعد أداة أساسية لضمان الشفافية والنزاهة في العمليات المالية والإدارية في البنوك الإسلامية، ومع تزايد حجم التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية أصبح من المهم معرفة مدى التزام هذه البنوك بمعايير التدقيق الداخلي.

ومن هنا أخذ الباحث على عاتقه دراسة معوقات تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية، وبناءً على ذلك فقد حدد مشكلة البحث بالسؤال التالي:

ما هي معوقات تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية؟

وتتفرع عن هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية عدة هي:

1- هل هناك معوقات تتعلق بالظروف السياسية غير المستقرة تحد من تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية؟
2- هل هناك معوقات تتعلق بالموارد والتدريب تحد من تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية؟
3- هل هناك معوقات تتعلق بالدعم الإداري والبنية التحتية تحد من تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية؟
4- هل هناك معوقات تتعلق بالتعاون مع الأطراف الخارجية تحد من تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية؟

رابعاً: الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: هناك معوقات لتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية، وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية هي:

1- هناك معوقات تتعلق بالظروف السياسية غير المستقرة تحد من تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية.
2- هناك معوقات تتعلق بالموارد والتدريب تحد من تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية.

3- هناك معوقات تتعلق بالدعم الإداري والبنية التحتية تحد من تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية.
4- هناك معوقات تتعلق بالتعاون مع الأطراف الخارجية تحد من تطبق البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية لمعايير التدقيق المتعارف عليها.

خامساً: الأهداف:

1- معرفة المعوقات المتعلقة بالظروف السياسية غير المستقرة التي تحد من تطبيق البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية لمعايير التدقيق المتعارف عليها.
2- معرفة المعوقات المتعلقة بالموارد والتدريب التي تحد من تطبيق البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية لمعايير التدقيق المتعارف عليها.
3- معرفة المعوقات المتعلقة بالدعم الإداري والبنية التحتية التي تحد من تطبيق البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية لمعايير التدقيق المتعارف عليها.
4- معرفة المعوقات المتعلقة بالتعاون مع الأطراف الخارجية التي تحد من تطبيق البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية لمعايير التدقيق المتعارف عليها.
5- اقتراح توصيات لتحسين تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية.

سادساً: الأهمية: تكمن أهمية البحث في مجتمع وعينة البحث كون البنوك الإسلامية في شمال غرب سورية بنوك ناشئة في ظروف صعبة مع غياب مقومات الدولة وضعف السلطة الرقابية، وكذلك الظروف السياسية غير مستقرة، ومن المهم جداً معرفة معوقات تطبيق هذه البنوك لمعايير التدقيق الداخلي.

سابعاً: المنهجية: استعمل الباحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات عن موضوع البحث، وتحليل ما تم جمعه، وقد استعمل الباحث مصدرين أساسيين لجمع المعلومات هما:

المصادر الثانوية: وتتمثل في الاطلاع على الكتب والمراجع والمجلات والدوريات التي تختص بمعالجة موضوع الدراسة، كما اعتمد على مجموعة من رسائل الماجستير والأبحاث السابقة.

المصادر الأولية: لإنجاز الإطار العملي للدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، لأنها الأسلوب الأمثل لمثل هذا النوع من الأبحاث، ووزعت على البنوك الإسلامية محل الدراسة.

الإطار النظري للبحث

يشكل التدقيق الداخلي العمود الفقري لضمان فعالية العمليات في البنوك الإسلامية من خلال تعزيز الشفافية والنزاهة والمسائلة، وسيتطرق الباحث في هذا الإطار إلى مفهوم التدقيق الداخلي وأهدافه وأنواعه، كما سيتناول الباحث معايير التدقيق الداخلي من حيث المفهوم بالإضافة إلى الأهمية والأهداف.

أولاً: مفهوم التدقيق الداخلي: تناولت العديد من الهيئات الدولية مفهوم التدقيق الداخلي فعرفته لجنة معايير المحاسبة الدولية بأنه تقييم الأنشطة داخل الوحدة، من خلال فحص وتقييم ومراقبة مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمحاسبية، ويتضمن هذا التعريف بعضاً من أهم أهداف التدقيق، وهي التعرف على مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في المنشأة، كما عرفه معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية التدقيق الداخلي بأنه "نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها"(سويدان، أبو زريق، 2013، ص542)، وفي هذا التعريف تأكيد على أهمية الحياد والموضوعية، وهي أحد أهم صفات المدقق الداخلي التي نصت عليها المعايير الدولية.

لم يتوقف الاهتمام بالتدقيق الداخلي على المنظمات بالهيئات الدولية، بل تناول عدد كبير من الباحثين مفهوم التدقيق الداخلي فقد عرفه (حسن ، 2005) بأنه "نشاط تقويمي ومستقل داخل المنظمة يهدف إلى فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة داخل المنظمة،(النونو، 2009، ص 21).

وفي سياق متصل عرف (عبد المجيد ،2003) التدقيق الداخلي بأنه وظيفة مستقلة داخل المنشأة لفحص وتقييم كافة النشاطات المالية والإدارية لمساعدة العاملين على أداء مهامهم وزيادة كفاءتهم، والتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة (عبد الله ،2021، ص 10).

من خلال استعراض مختلف التعريفات للتدقيق الداخلي المقدمة من قبل الهيئات الدولية والباحثين، يتضح لنا أن التدقيق الداخلي هو نشاط حيوي وأساسي في أي منظمة، سواء كانت تجارية أو حكومية. فهو يمثل خط الدفاع الأول في الحفاظ على سلامة وصحة الأصول والموارد، وضمان الامتثال للقوانين والأنظمة، كما أكدت التعاريف السابقة على استقلالية وظيفة التدقيق وأثرها في تعزيز نظام الرقابة في المنشأة وزيادة كفاءة العاملين فيها.

وبشكل عام، يمكن تلخيص مفهوم التدقيق الداخلي على أنه :عملية منهجية مستقلة وموضوعية تهدف إلى تقييم وتطوير فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المنظمة، وذلك من خلال فحص وتقييم الإجراءات والعمليات والأنظمة، وتقديم توصيات لتحسين الأداء.

ثانياً: أهداف التدقيق الداخلي: بعد تناول مفهوم التدقيق الداخلي يمكننا تحديد أهداف التدقيق الداخلي وفقاً لما حدده معهد المدققين الداخليين الأمريكي كما يلي: (النعيمات،2022، ص31).

- ✓ بيان مدى كفاية نظام الرقابة المالية والمحاسبية التي تتبعها المنشأة.
- ✓ إثبات صحة العمليات المالية ومطابقتها للمعايير المتعارف عليها.
- ✓ معرفة مدى التزام العاملين بالقوانين والإجراءات التي تضعها الإدارة، والتأكد من أن كافة السياسات والخطط الموضوعة من قبل الإدارة تنفذ بدون أي انحراف.
- ✓ تقييم الأداء على مستوى مراكز المسؤولية.
- ✓ التأكد من حماية أصول المنشأة من السرقة والإسراف.

وبشكل عام يمكن القول إن الهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي هو مساعدة الإدارة في القيام بمهامها بشكل فعال، وذلك من خلال تزويدها بتقارير موضوعية حول نشاط المنشاة (عبد الله ،2021، ص 14).

ثالثاً: أنواع التدقيق الداخلي: يمكن تقسيم التدقيق الداخلي إلى الأنواع الآتية:

التدقيق المالي، التدقيق التشغيلي، التدقيق الإداري

1- **التدقيق المالي:** يهتم التدقيق المالي بفحص نظام الرقابة الداخلي وكافة المستندات والسجلات المالية في المنشأة محل التدقيق لتحديد مدى مطابقتها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وإبداء رأي فني محايد عن مدى عدالة وصدق التقارير المالية، ومدى تعبيرها عن الوضع المالي للمنشأة، ويعد هذا النوع من التدقيق الداخلي من أكثر أنواع التدقيق شيوعاً.

يمكن أن يكون التدقيق المالي تدقيقاً سابقاً من خلال مراجعة العمليات قبل وأثناء تنفيذها للتحقق من سلامة الإجراءات، ويمكن أن يكون التدقيق المالي تدقيقاً لاحقاً أي بعد انتهاء العمليات المالية للتأكد من مدى صحتها ومطابقتها للمعايير الموضوعة (النونو، 2009، 22)، وينقسم هذا النوع من التدقيق الداخلي إلى (عبد الله ،2021، ص 16):

- **التدقيق المستندي:** ويعني تدقيق كافة السجلات والمستندات المالية المؤيدة للعمليات المالية في المنشأة، والتأكد من صحتها وخلوها من الأخطاء.
- **التدقيق الفني:** ويركز على مدى قيام المنشأة بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومدى تعبير القوائم والتقارير المالية عن الوضع المالي للمنشأة.

2- **التدقيق التشغيلي:** يهتم هذا النوع من التدقيق بمدى كفاءة المنشأة في استعمال الموارد المتاحة لديها، وذلك من خلال فحص وتقييم أعمال المنشأة بغية تحسين الأداء وزيادة الفاعلية، ويشمل هذا الأسلوب كافة النشاطات غير المالية في المنشأة كأنشطة الإنتاج والتسويق وغيرها، ويهدف إلى تحديد نقاط الضعف والانحرافات عن المعايير الموضوعة، وتقديم التوصيات المناسبة لمعالجتها بعد معرفة مسبباتها (عبد الله ،2021، ص 17).

3- **التدقيق الإداري:** نتيجة لنمو الوحدات الإدارية وزيادة المنافسة ظهر نوع جديد من أنواع التدقيق الداخلي هو التدقيق الإداري الذي يعنى بتدقيق النواحي الإدارية للمشروع للتأكد من أن الإدارة تقوم بعملها بما يحقق أكبر منفعة وبأقل تكلفة.

عرف معهد الإدارة البريطاني التدقيق الإداري بأنه "(الفحص الذي يقوم به المدقق الداخلي الذي يجب أن يشمل الهيكل التنظيمي والإجراءات والأساليب الإدارية، وكل أنشطة الإدارة عموماً بغية التأكد من أن الموارد الاقتصادية للوحدة تستعمل بأفضل أسلوب اقتصادي ممكن في حدود أهداف المنظمة" (شافعي، 2010، ص 73).

رابعاً: مفهوم معايير التدقيق: تمثل معايير التدقيق الداخلي المقاييس والقواعد الأساسية لمهنة التدقيق الداخلي التي يجب على المدقق الالتزام بها عند قيامه بمهامه المختلفة، كما تشكل هذه المعايير إطاراً مرجعياً للحكم على مدى جودة عمل المدقق الداخلي في حال المسائلة.

يعرف المعيار اصطلاحاً بأنه درجة الأفضلية المطلوبة لغرض معين وعلى الآخرين الامتثال له، ومن خلاله يُحكم على أدائهم، وعرف معهد المدققين الداخليين معايير التدقيق بأنها " "إعلان مهني يصدر عن هيئة معايير التدقيق الداخلي يحدد متطلبات أداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم أداء التدقيق الداخلي" (الحارس، 2022، ص19).

أما معايير التدقيق الداخلي فتُعرف بأنها "المقاييس والقواعد التي يُعتمد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، إذ تمثل المعايير نموذج لممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن يكون" (العمري، عبد المغني، 2006، ص 346)، ومن هنا فإن هذه المعايير تعد مقاييس رقابية تستند إليها الإدارة في تقييم عملياتها المالية والتشغيلية، ووضع خطط التحسين اللازمة.

خامساً: أهداف معايير التدقيق الداخلي: تهدف معايير التدقيق الداخلي إلى الارتقاء بمستوى التدقيق الداخلي، وقد حدد معهد المدققين الداخليين (IIA) أربعة أهداف رئيسية لمعايير التدقيق (الحارس، 2022، ص:20) هي:

- تحديد المبادئ الأساسية التي توضح الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.
- توفير إطار مرجعي لأداء التدقيق الداخلي.
- وضع أسس لتقييم أداء المدققين الداخليين.
- وضع أسس لكيفية معالجة الانحرافات عن المعايير بما يضمن تحسين العمليات وزيادة الكفاءة.

كما تهدف معايير التدقيق الداخلي إلى زيادة الوعي لدى جميع المستويات الإدارية لأهمية التدقيق الداخلي، وتشجيعها على المساهمة في تحسين أداء التدقيق الداخلي لديها (العمري، عبد المغني، 2006، 346).

سادساً: أهمية معايير التدقيق الداخلي: تبرز أهمية معايير التدقيق الداخلي في عدد من الأمور هي (العمري، عبد المغني، 2006، ص 346)

- كونها تضع المبادئ الأساسية للمدققين الداخليين التي يجب أن يلتزموا بها عند قيامهم بمهامهم وواجباتهم.
- إن وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون يساعد الإدارة على تقييم التقارير المقدمة لها من قبلهما.
- تعد معايير التدقيق الداخلي مهمة للمدقق الخارجي كونها دليلاً على كفاءة عمل المدققين الداخليين.
- يمكن الاعتماد عليها عند وضع البرامج التدريبية للمدققين الجدد.

في الختام، يمكن القول إن معايير التدقيق الداخلي تمثل محوراً جوهرياً في أساليب الرقابة الداخلية في المنشآت، فهي تقدم إطاراً مرجعياً واضحاً يحدد واجبات المدقق الداخلي، ويضمن جودة عمله، ويساعد في تحقيق أهداف المنشأة، وقد تطورت هذه المعايير تطوراً ملموساً على مر السنين، إذ انتقلت من مجرد مجموعة مبادئ بسيطة إلى نظام شامل ومتكامل يشمل كافة جوانب ممارسات التدقيق الداخلي، ونتيجةً لهذا التطور أصبحت معايير التدقيق الداخلي ذات أثرا بارز في زيادة الثقة في المعلومات

المالية، وتحسين كفاءة العمليات، والتقليل من المخاطر. ومن هنا، فإن الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي يعد أمراً محورياً لضمان استمرارية المنظمات وتحقيق أهدافها.

سابعاً: تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية في شمال غرب سورية: تعاني البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية من ضعف تطبيق معايير التدقيق الداخلي، وقد لمس الباحث هذا الضعف من خلال اللقاءات التي أجراها مع عدد من العاملين في هذه البنوك، ومن خلال بحثه عن المعوقات التي أدت إلى وجود هذا الضعف وجد الباحث أن: قلة الوعي العام حول أهمية تطبيق معايير التدقيق الداخلي والظروف السياسية غير المستقرة، إضافة إلى ضعف البنية التحتية، وصعوبة التعاون مع الهيئات الدولية المختصة كان أبرز هذه المعوقات، وللتأكد من وجود هذه المعوقات وأثرها على تطبيق معايير التدقيق الداخلي، صمم الباحث استبانة وتوزيعها على العينة المدروسة، وهذا ما تناوله الباحث في القسم العملي من الدراسة.

القسم العملي

أولاً: مقدمة: يتناول الباحث في هذا الإطار وصفاً لمجتمع الدراسة، وكذلك أداة الدراسة ومدى صدقها وثباتها، إضافة إلى المعالجات الإحصائية التي اعتمد عليها الباحث في تحليل واختبار الفرضيات، وأخيراً عرض النتائج والتوصيات.

ثانياً: مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مدراء البنوك ونوابهم والمفتشين العاملين في البنوك الإسلامية في شمال غرب سوريا، وقد اختار هذه الفئات كونها الأكثر اهتماماً بموضوع معايير التدقيق الداخلي في البنوك، وقد استعمل الباحث أسلوب المسح الشامل، إذ وزعت الاستبانات على جميع أفراد المجتمع، وهي جميع البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية وعددها أربع بنوك هي:

1- بنك شام 2- بنك الجامعة 3- بنك سرمدا 4- البنك المركزي.

إذ وزعت (28) استبانة على جميع أفراد المجتمع، واسترجع 22 استبانة.

الجدول (1) :عدد الاستبيانات الموزعة حسب البنوك

البنك	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستلمة	النسبة المئوية
بنك شام	8	8	%100
بنك الجامعة	6	0	%0
بنك سرمدا	8	8	%100
البنك المركزي	6	6	%100
المجموع	**28**	**22**	

ثالثاً: أداة الدراسة: أُعدت استبانة حول " **معوقات تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية في ظل الظروف السياسية غير المستقرة.**

تتكون هذه الاستبانة من أربعة محاور رئيسة هي: التحديات السياسية، التأهيل المهني والأكاديمي، الدعم الإداري والبنية التحتية، التعاون مع الأطراف الخارجية، وقد استعمل الباحث مقياس ليكارت الخماسي، الذي يقيس درجة الموافقة لدى عينة البحث، فكلما اقتربت الدرجة من (5) دل ذلك على الموافقة العالية على محتوى الفقرة والعكس صحيح، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (2) :مقياس ليكارت الخماسي

التقدير	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المجال	4.2-5	3.4-4.2	2.6-3.4	1.8-2.6	1-1.8

رابعاً: صدق الاستبانة: صدق الاستبانة هو مقياس يستعمل لمعرفة درجة صدق عينة الدارسة من خلال إجابتهم على مقياس معين، كما يقصد به أيضاً مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، ومدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

أولاً: الاتساق الداخلي: ويقصد به مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، إذ قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

الجدول (3) :يبين قيمة معامل الارتباط بين كل سؤال من أسئلة الاستبيان مع القيمة الكلية للبعد نفسه.

المحاور	السؤال	1	2	3	4	5	6
التحديات السياسية	ارتباط بيرسون	0.973	0.938	0.685			
	قيمة sig	0.000	0.000	0.000			
التأهيل الفني والأكاديمي	ارتباط بيرسون	0.612	0.778	0.892	0.751		
	قيمة sig	0.00	0.000	0.001	0.007		
الدعم الإداري والبنية التحتية	ارتباط بيرسون	0.640	0.820	0.831	0.762	0.695	0.779
	قيمة sig	0.001	0.000	0.030	0.000	0.000	0.000
التعاون مع الأطراف الخارجية	ارتباط بيرسون	0.769	0.924	0.821			
	قيمة sig	0.000	0.000	0.000			

يوضح الجدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبيان والدرجة الكلية لكل محور، إذ يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة إحصائية عند مستوى معنوية $sig = 0 < 0.05$ ، ما يدل على وجود اتساق بين فقرات الاستبانة وكل محور من محاورها، وبذلك يعدّ المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

ثانياً: الصدق البنائي لمجالات الاستبانة مع البعد الأساسي وهو معوقات تطبيق معايير التدقيق الداخلي: يعدّ الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، وقد تم ذلك على النحو الآتي:

الجدول (4) :معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.

المجال	قيمة معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية sig
التحديات السياسية	0.401469	0.00
التأهيل المهني والأكاديمي	0.172363	0.00
الدعم الإداري والبنية التحتية.	0.306374	0.00
التعاون مع الأطراف الخارجية	0.745885	0.00

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن جميع المحاور مرتبطة بشكل إيجابي بالدرجة الكلية، ما يعني أن زيادة قيمة أي محور تؤدي إلى زيادة في الدرجة الكلية للاستبيان كما يظهر الجدول بعض المحاور تظهر ارتباطاً أقوى بالدرجة الكلية من غيرها. على سبيل المثال، المحور "التعاون مع الأطراف الخارجية" يظهر أعلى قيمة ارتباط (0.745885)، ما يشير إلى أنه يساهم بشكل كبير في تحديد الدرجة الكلية، كما يبين الجدول (4) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوي $sig = 0 < 0.05$ ، أي أن محتوى كل مجال من مجالات الاستبانة له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة (0.05)، وبذلك تعدّ جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

خامساً: ثبات الاستبانة: يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استعمل أكثر من مرة في ظروف مماثلة، وقد استعمل الباحث اختبار كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول الآتي:

الجدول (5): قيمة معامل الثبات الفا كرونباخ.

المجال	عدد فقرات	قيمة معامل الثبات Cronbach's Alpha
التحديات السياسية	3	0.846
التأهيل المهني والأكاديمي	4	0.901
الدعم الإداري والبنية التحتية.	6	0.804
التعاون مع الأطراف الخارجية	3	0.778
جميع الفقرات	**21**	**0.808**

يلاحظ من الجدول (5) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستبانة تتراوح ما بين (0.778 و 0.901)، وهي قيمة جيدة، كما بلغت قيمة المعامل لجميع فقرات الاستبانة (808.0)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق استبانة الدراسة وثباتها، ما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة، وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

سادساً: تحليل العوامل الديمغرافية للبحث: استعمل الباحث الإحصاءات الوصفية لعرض الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

1- المؤهل العلمي: بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي فقد كانت النتائج كما هو موضح بالجدول الآتي:

الجدول (6) :الإحصاءات الوصفية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	Frequency	Percent	Cumulative Percent
اجازة	4	18	18
معهد	10	46	64
ثانوية	8	36	100
Total	22	100	

يتضح من الجدول (6) أن ما نسبته 18 % من عينة الدراسة هم من حملة الإجازة، ونسبة 46% من عينة الدراسة كانوا من حملة المعهد، ونسبة 36 %، من عينة الدراسة كانوا من حملة الثانوية، ويعزو الباحث ذلك إلى قلة الكوادر البشرية المؤهلة في شمال غرب سورية بسبب الحرب وهجرة الكفاءات العلمية إلى خارج سورية.

2- سنوات الخبرة: بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة فقد كانت النتائج كما هو موضح بالجدول الآتي:

الجدول (7) :الإحصاءات الوصفية لمتغير سنوات الخبرة.

	Frequency	Percent	Cumulative Percent
أكثر من أربع سنوات	14	64	64
من سنتين إلى أربع سنوات	8	36	100
أقل من سنتين	0	0	
Total	22	100	

يتضح لنا من الجدول (7) أن ما نسبته 64 % من عينة الدراسة كانت ممن لديه خبرة أكثر من أربع سنوات، وأن ما نسبته 36 % من عينة الدراسة كانت ممن لديه خبرة من سنتين إلى أربع سنوات، ويعزو الباحث ذلك إلى اعتماد البنوك الإسلامية في شمال غرب سوريا على نفس الكادر البشري منذ بداية نشوء هذه البنوك، والعمل على تدريب وتأهيل هذا الكادر لتغطية النقص الحاصل في الإجازات الجامعية.

سابعاً: اختبار التوزيع الطبيعي: لمعرفة البيانات إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أو لا، استعمل الباحث اختبار شابيرو- ويلك(Shapiro-Wilk test) وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (8).

الجدول (8): اختبار التوزيع الطبيعي

	Shapiro-Wilk		
المحور	**Statistic**	**df**	**Sig**
التحديات السياسية	0.867415	22	0.07
التأهيل المهني والأكاديمي	0.833145	22	0.052
الدعم الإداري والبنية التحتية.	0.876817	22	0.061
التعاون مع الأطراف الخارجية	0.845979	22	0.075
جميع الفقرات	**0.8482852**	**22**	**0.0696**

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (8) أن القيمة الاحتمالية 0.0696 وهي أكبر من 0.05، وهذا يعني أن العينة تتبع التوزيع الطبيعي.

ثامناً: اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: هناك معوقات لتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية: لاختبار الفرضية الرئيسية لابد من اختبار الفرضيات الفرعية أولاً.

الفرضية الأولى: هناك معوقات تتعلق بالظروف السياسية غير المستقرة تحد من تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية. لاختبار هذه الفرضية طبقت معادلة (One-Sample T-Test) للعينة الواحدة كما يُظهر الجدول (9)

الجدول (9): نتائج اختبار (One-Sample T-Test) للعينة الواحدة لمتغير الظروف السياسية غير المستقرة

المحور	قيمة (T)	مستوى الدلالة	درجات الحرية	الوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
المعوقات التي تتعلق بالظروف السياسية	2.896	.009	21	3	3.57	1.04	دالة

يُلاحظ من الجدول رقم (9) وجود معوقات تتعلق بالظروف السياسية غير المستقرة في شمال غرب سورية، والتي تحد من قدرة البنوك الإسلامية على تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها، واستعمل اختبار (T) الذي أظهر قيمة (2.896) مع مستوى دلالة (0.009)، أصغر من (0.05) ، ما يعني أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الظروف السياسية والمعوقات التي تواجهها البنوك الإسلامية، وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (3.57)، وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغة قيمته (3). ما يشير إلى أن المعوقات السياسية لها تأثير ملموس على البنوك الإسلامية، وبالتالي فإن التحديات السياسية المتمثلة في عدم الاستقرار والنزاعات المستمرة تُعد عائقاً رئيساً في تطبيق البنوك الإسلامية لمعايير التدقيق الداخلي، ويوضح الجدول التالي آراء عينة البحث عن أسئلة هذا المحور:

الجدول (10): نتائج اختبار فقرات المحور الاول

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه العينة	الترتيب
1	الظروف السياسية الحالية تؤثر بشكل كبير على فعالية تطبيق معايير	3.636	1.255	0.727	موافق	2
2	تزيد الأزمات السياسية التي تشهدها المنطقة حالياً من تعقيد إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية	3.454	1.100	0.690	موافق	3
3	عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على البيئة التنظيمية والرقابية التي تعمل ضمنها البنوك الإسلامية	3.636	0.789	0.727	موافق	1

نلاحظ من الجدول (10) أن جميع الفقرات الثلاثة المتعلقة بالظروف السياسية حصلت على متوسط تقييم مرتفع (أكثر من 3)، ما يشير إلى أن المشاركين يرون أن الظروف السياسية تؤثر بشكل كبير على تطبيق التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية، فقد حصل العائق الثالث "عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على البيئة التنظيمية والرقابية التي تعمل ضمنها البنوك الإسلامية" على أعلى متوسط حسابي (3.63) وأعلى وزن نسبي (0.727)، ما يشير إلى أنه يعد العائق الأكبر في هذا المحور، كما حصل العائق الأول "الظروف السياسية الحالية تؤثر بشكل كبير على فعالية تطبيق معايير" على المرتبة الثانية من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (3.63) وهو نفس متوسط العائق السابق والاختلاف بينهما فقط في درجة الانحراف المعياري، وأخيراً حصل العائق الثاني "تزيد الأزمات السياسية التي تشهدها المنطقة حالياً من تعقيد إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية" على المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (3.454) ، ما يشير إلى أن هناك اتفاقاً واسعاً بين المشاركين على أن الظروف السياسية تمثل عائقاً كبيراً.

وكنتيجة لما سبق نقبل الفرضية القائلة: هناك معوقات تتعلق بالظروف السياسية غير المستقرة تحد من تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية

الفرضية الثانية: هناك معوقات تتعلق بالموارد والتدريب تحد من تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية.

لاختبار هذه الفرضية طبقت معادلة (One-Sample T-Test) للعينة الواحدة كما يُظهر الجدول التالي:

الجدول (11) :نتائج اختبار (One-Sample T-Test) للعينة الواحدة لمتغير المعوقات التي تتعلق بالموارد والتدريب.

المحور	قيمة (T)	مستوى الدلالة	درجات الحرية	الوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
المعوقات التي تتعلق بالموارد والتدريب	4.023	0.001	21	3	3.498	1.59	دالة

يُلاحظ من الجدول (11) وجود معوقات تتعلق بالموارد والتدريب في شمال غرب سورية تحد من قدرة البنوك الإسلامية على تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها، إذ بلغت قيمة (T) (4.023) مع مستوى دلالة (0.001) أصغر من (0.05) ، ما يعني أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموارد والتدريب والمعوقات التي تواجهها البنوك الإسلامية، وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (3.498) وهو أعلى من الوسط الفرضي (3) ما يشير إلى أن التحديات التي تتعلق بالموارد والتدريب تُعد عائقاً رئيسياً في تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية عينة البحث، ويوضح الجدول التالي آراء عينة البحث عن أسئلة هذا المحور.

الجدول (12): نتائج اختبار فقرات المحور الثاني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه العينة	الترتيب
1	نقص عدد المدققين الداخليين المؤهلين والمدربين على تطبيق المعايير في بيئة إسلامية	4	0	0.8	موافق	1
2	عدم وجود برامج تدريب متخصصة في التدقيق الداخلي للبنوك الإسلامية	3.727	0.631	0.745	موافق	3
3	عدم وجود مؤسسات مهنية تعني بتخريج كوادر مؤهلة علمياً ومهنياً لتطبيق معايير التدقيق الداخلي	3.811	0.958	0.636	موافق	2
4	ارتفاع تكلفة التدريب والتأهيل.	2.454	0.671	0.490	غير موافق	4

من خلال الجدول (12) نلاحظ ما يلي:

- هناك اتفاق واسع على أن نقص عدد المدققين الداخليين المؤهلين والمدربين على تطبيق المعايير يمثل عائقاً كبيراً لتطبيق معايير التدقيق الداخلي، مع متوسط حسابي بلغ (4) وانحراف معياري (0) ويحتل هذا العائق المرتبة الأولى من حيث الأهمية.
- يشير الارتفاع في المتوسط الحسابي للعائق الثالث البالغ (3.811) إلى أن عدم وجود مؤسسات مهنية تعنى بتخريج كوادر مؤهلة علمياً ومهنياً يمثل تحدياً كبيراً أمام تطبيق معايير التدقيق الداخلي في هذه البنوك، ويحتل هذا العائق المرتبة الثانية من حيث الأهمية.
- حصل العائق الثاني "عدم وجود برامج تدريب متخصصة في التدقيق الداخلي للبنوك الإسلامية" على المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (3.72) أعلى من الوسط الفرضي البالغ 3، ما يشير إلى أن افراد العينة متفقون على أن عدم وجود برامج تدريبية متخصصة في التدقيق الداخلي هو أحد معوقات تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك عينة البحث.

- لم يوافق أفراد العينة على كون ارتفاع تكلفة التدريب أحد معوقات تطبيق معايير التدقيق الداخلي بمتوسط حسابي أقل من 3 وانحراف قدره 0.6 .

كنتيجة لما سبق نقبل الفرضية القائلة: هناك معوقات تتعلق بالموارد والتدريب تحد من تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية

الفرضية الثالثة: هناك معوقات تتعلق بالدعم الإداري والبنية التحتية تحد من تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية.

لاختبار هذه الفرضية طبقت معادلة (One-Sample T-Test) للعينة الواحدة كما يُظهر الجدول رقم (13):

الجدول (13) :نتائج اختبار (One-Sample T-Test) للعينة الواحدة لمتغير المعوقات التي تتعلق بالدعم الإداري والبنية التحتية

المحور	قيمة (T)	مستوى الدلالة	درجات الحرية	الوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
المعوقات التي تتعلق بالدعم الإداري والبنية التحتية	3.134	0.005	21	3	3.28	0.897	دالة

يُلاحظ من الجدول (13) وجود معوقات تتعلق بالدعم الإداري والبنية التحتية في شمال غرب سورية تحد من قدرة البنوك الإسلامية على تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها، إذ بلغت قيمة (T) (3.134) مع مستوى دلالة (0.005) أصغر من (0.05)، ما يعني أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدعم الإداري والبنية التحتية والمعوقات التي تواجهها البنوك الإسلامية، وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (3.28) وهو أعلى من الوسط الفرضي الذي قيمته (3) ما يشير إلى أن التحديات التي تتعلق بالدعم الإداري والبنية التحتية تُعد عائقاً من عوائق تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية، ويوضح الجدول التالي أراء عينة البحث حول أسئلة هذا المحور.

الجدول (14): نتائج اختبار فقرات المحور الثالث

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه العينة	الترتيب
1	عدم وجود جهة مسؤولة عن الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية.	3.818	0.588	0.763	موافق	1
2	نقص الموارد المالية اللازمة لتطبيق معايير التدقيق الداخلي يؤثر سلباً على فعالية التدقيق	3.455	1.011	0.690	موافق	3
3	عدم وجود إطار قانوني قوي لدعم معايير التدقيق الداخلي يعد عاملاً مهماً في عدم تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية	3.636	0.79	0.727	موافق	2
4	البنية التحتية التقنية الضعيفة في البنوك الإسلامية تعوق تطبيق معايير التدقيق الداخلي	3.091	0.921	0.618	محايد	4
5	ضعف الوعي العام لدى الإدارة بأهمية التدقيق الداخلي يؤثر سالبا على تطبيق معايير التدقيق الداخلي.	2.818	1.053	0.563	محايد	6
6	عدم وجود دعم قوي من الإدارة العليا يضعف قدرة البنوك الإسلامية على مواجهة التحديات المتعلقة بتطبيق معايير التدقيق الداخلي	2.909	1.019	0.581	محايد	5

من خلال هذا الجدول (14) نلاحظ أن الفقرة الأولى حظيت باهتمام أكبر من غيرها بمتوسط حسابي قدره (3.8) وانحراف معياري (0.5) ، إذ يرى أفراد العينة أن عدم وجود جهة مسؤولة عن الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية، هو التحدي الأكبر في هذا المحور، كما أن الفقرة الثالثة احتلت المرتبة الثانية من حيث الأهمية بمتوسط حسابي قدره (3.6) ومتوسط وانحراف معياري قدره (0.7) ، إذ يرى افراد العينة أن عدم وجود إطار قانوني قوي لدعم معايير التدقيق الداخلي يعد عاملاً مهماً في عدم تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية.

وفي المرتبة الثالثة من حيث الأهمية حصلت الفقرة الثانية المتعلقة بنقص الموارد المالية اللازمة لتطبيق معايير التدقيق الداخلي بمتوسط حسابي قدره (3.4) وانحراف معياري (1.011) أما بقية الفقرات، فلم يستطع أفراد العينة تكوين رأي حولها فقد اختار معظمهم الحياد.

وكنتيجة لما سبق نقبل الفرضية القائلة "هناك معوقات تتعلق بالدعم الإداري والبنية التحتية تحد من تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية.

الفرضية الرابعة: هناك معوقات تتعلق بالتعاون مع الأطراف الخارجية تحد من تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية.

لاختبار هذه الفرضية تم تطبيق معادلة (One-Sample T-Test) للعينة الواحدة كما يُظهر في الجدول:

الجدول (15) نتائج اختبار (One-Sample T-Test) للعينة الواحدة لمتغير المعوقات التي تتعلق بالتعاون مع الأطراف الخارجية

المحور	قيمة (T)	مستوى الدلالة	درجات الحرية	الوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
المعوقات التي تتعلق بالتعاون مع الأطراف الخارجية	2.793	.011	21	3	3.51	1.03	دالة

يُلاحظ من الجدول (15) وجود معوقات تتعلق بالتعاون مع الأطراف الخارجية في شمال غرب سورية تحد من قدرة البنوك الإسلامية على تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها، إذ بلغت قيمة (T) (2.793) مع مستوى دلالة (0.011) أصغر من (0.05)، ما يعني أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعاون مع الأطراف الخارجية والمعوقات التي تواجهها البنوك الإسلامية، وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (3.51) وهو أعلى من الوسط الفرضي الذي بلغت قيمته (3)، وهذا يعكس أن التحديات التي تتعلق بالتعاون مع الأطراف الخارجية تُعد عائقاً رئيساً في تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية عينة البحث، ويوضح الجدول التالي آراء عينة البحث عن أسئلة هذا المحور.

الجدول (16): نتائج اختبار المعوقات التي تتعلق بالتعاون مع الأطراف الخارجية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه العينة	الترتيب
1	عدم وجود استراتيجيات واضحة للتعاون مع الأطراف الخارجية يؤثر سلباً على فعالية تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية.	3.818	0.852	0.763	موافق	1
2	نقص التعاون مع الأطراف الخارجية يشكل عائقاً إضافياً لتطبيق معايير التدقيق الداخلي بفعالية في البنوك الإسلامية.	3.545	1.100	0.709	موافق	2
3	عدم وجود تعاون مع شركات تدقيق مستقلة يعد أحد المعوقات المرتبطة بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية.	3.181	1.139	0.6363	محايد	3

من خلال الجدول (16) نجد أن العائق الأول عدم وجود إستراتيجيات واضحة للتعاون مع الأطراف الخارجية" حصل على أعلى متوسط حسابي (3.818) وأعلى وزن نسبي (0.763)، ما يشير إلى أنه يعد العائق الأكبر في تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية في هذا المحور، بينما حل العائق الثاني "نقص التعاون مع الأطراف الخارجية" بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (3.545) ووزن نسبي مرتفع (0.709)، ما يؤكد أهمية التعاون مع الأطراف الخارجية في دعم عمليات التدقيق الداخلي، أما فيما يتعلق بالعائق الثالث "عدم وجود تعاون مع شركات تدقيق مستقلة" فقد اختار معظم أفراد العينة موقف الحياد، ولم يبدُ رأي واضح حوله.

وبناء على ما سبق نقبل الفرضية التي نقول "هناك معوقات تتعلق بالتعاون مع الأطراف الخارجية تحد من تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية ".

أخيراً وبعد اختبار الفرضيات الفرعية يمكننا اختبار الفرضية الرئيسية التي تقول: **هناك معوقات لتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية**

الجدول (17): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المحور	قيمة (T)	مستوى الدلالة	درجات الحرية	الوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
معوقات تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية	2.767	0.032	21	3	3.358	1.0834	دالة

من خلال الجدول (17) نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 3.35 وهو أكبر من الوسط الفرضي 3 كما أن مستوى الدلالة أصغر من0.05 ما يعني قبول الفرضية الرئيسية التي تقول **هناك معوقات لتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سورية.**

تاسعاً: النتائج: أجرى الباحث تحليلاً دقيقاً للعوامل التي تحد من تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية العاملة في شمال غرب سوريا، وقد اعتمد البحث على التحليل الإحصائي باستعمال اختبار (t) للعينة الواحدة، إضافة إلى تحليل آراء عينة البحث حول مجموعة من العوامل المؤثرة، وتوصل إلى النتائج التالية:

1- أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الظروف السياسية غير المستقرة والمعوقات التي تواجهها البنوك الإسلامية، إذ حصلت هذه المعوقات على متوسط حسابي قدره (3.57) مع مستوى دلالة (0.009)، ما يدل على أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر بشكل كبير على البيئة التنظيمية والرقابية للبنوك.
2- أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نقص الموارد والتدريب والمعوقات التي تواجهها البنوك الإسلامية، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.498) مع مستوى دلالة.(0.001) أصغر من (0.05) ما يدل على أن التحديات المتعلقة بالموارد والتدريب أحد معوقات تطبيق معايير التدقيق الداخلي. ويرى الباحث أن هذه النتائج تعكس الحاجة الملحة لتحسين الموارد والتدريب لدى البنوك الإسلامية في المنطقة.

3- أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدعم الإداري والبنية التحتية والمعوقات التي تواجهها البنوك الإسلامية، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.28) مع مستوى دلالة (0.005) أصغر من (0.05)، ما يدل على أن الدعم الإداري القوي والبنية التحتية أحد معوقات تطبيق معايير التدقيق الداخلي، ويرى الباحث أن النتائج تعكس الحاجة إلى تعزيز كل من الدعم الإداري والبنية التحتية لتسهيل عمل البنوك الإسلامية في شمال غرب سورية، وتمكينها من الالتزام بمعايير التدقيق الدولية.

4- أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعاون مع الأطراف الخارجية والمعوقات التي تواجهها البنوك الإسلامية، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.51) مع مستوى دلالة أصغر من (0.05). ما يدل على أهمية التعاون مع الأطراف الخارجية لتحقيق الامتثال لمعايير التدقيق الدولية.

عاشراً: توصيات البحث:

1- وضع تشريعات واضحة تدعم تطبيق معايير التدقيق الداخلي، ما يسهم في تحسين البيئة القانونية للبنوك الإسلامية.

2- تعزيز الكفاءة الإدارية داخل البنوك من خلال تدريب الموظفين وتوفير الموارد اللازمة لضمان الالتزام بالمعايير.

3- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للمدققين الداخليين لتعزيز مهاراتهم ومعرفتهم بالمعايير الدولية والمحلية.

4- تنظيم حملات توعية حول أهمية التدقيق الداخلي وأثره في تعزيز الشفافية والمساءلة، ما قد يسهم في جذب المزيد من المستثمرين.

5- وضع خطة عمل تتضمن إستراتيجيات محددة للتغلب على المعوقات التي حددت، مثل الظروف السياسية غير المستقرة.

6- تشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين البنوك الإسلامية وتعزيز التواصل مع الهيئات المهنية الدولية التي تعنى بالمصارف الإسلامية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- الحارس، عبد الرحمن عمر (2023)، "مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق التدقيق الداخلي المتعارف عليها: دراسة مسحية في الجمهورية العربية السورية" مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مج 44، ع1، سوريا.

2- زلزلي، يحيى حسين، حايك، أحمد جميل، شنيشل، ليلى أحمد (2024) " أثر معايير التدقيق الدولية في تعزيز دور المدقق على اكتشاف الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية" مجلة منار الشرق للدراسات الإدارية، بغداد، العراق.

3- سويدان ميشيل، أبو زريق بلال (2013) "مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية" المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، مج 9، ع3.

4- عبد الله، محمد خالد، (2021) "أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الداخلي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العاملة في مدينة أربيل في العراق" جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا، قبرص.

5- شافعي، عباس، (2010)، "المراجعة الإدارية ودورها في تقييم الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية، مجلة الاقتصاد والإدارة، مج1، ع1.

6- العمري، أحمد محمد، عبد الغني، فضل عبد الفتاح (2006)، "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلّد 2، العدد 3.

7- عليان، وسيم بسام، (2021)، "أثر التدقيق الداخلي في تقييم أداء العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية"، جامعة الزرقاء، الأردن.

8- النعيمات، حكمت خلف (2022) " أثر التدقيق الداخلي على جودة المعلومات المحاسبية لبلدية ايل الجديدة، رماح للبحوث والدراسات، مج3، ع74. العراق.

9- النونو، كمال محمد (2009)، "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة" الجامعة الإسلامية، غزة.

ثانياً: المراجع الإنكليزية:

1. K.، Hussaina.، A.، Abdulahad. (2022). 1. The Extent of the Application of Internal Auditing Standards in Iraqi Commercial Banks. International Journal of Professional Business Review.
2. Harisova، F.، Derzaeva، G.، Harisov، I.، Umarov، H.، Nesterov، V.M.، & Yusupova، A.R. (2023). Auditing Standards of Islamic Financial Institutions and Code of Ethics for Islamic Finance Specialists (AAOIFI - AAOIFI).
3. Laili، N.I.، Richmayati، M.، & Sandra، E. (2024). Pengaruh Audit Internal dan Good Corporate Governance Terhadap Kinerja Keuangan Perbankan Syariah Indonesia. *eCo-Buss*.